مراصد

كراسات علمية ٢٩

المجتمع العميق للإخوان والسلفيين في مصر

تأليف
الدكتور عمار علي حسن



مراصد ٢٩

كراسات علمية محكمة تعنى برصد أهم الظواهر الاجتماعية الجديدة لا سيما في الاجتماع الديني العربي والإسلامي، تصدر عن وحدة الدراسات المستقبلية بمكتبة الإسكندرية.

الآراء الواردة في «مراصد» تُعَبِّر عن رأي الكاتب فقط، ولا تعبر عن رأي مكتبة الإسكندرية.

المجتمع العميق للإخوان والسلفيين
في مصر

تأليف
الدكتور عمار علي حسن

مكتبة الإسكندرية بيانات الفهرسة– أثناء النشر (فان)

حسن، عمار علي، ١٩٦٧–

المجتمع العميق للإخوان و السلفيين في مصر / عمار علي حسن.– الإسكندرية، مصر : مكتبة الإسكندرية، وحدة الدراسات المستقبلية، ٢٠١٦.

ص. سم. (مراصد ؛ ٢٩)

تدمك 978-977-452-350-7

يشتمل على إرجاعات ببليوجرافية.

١. الإخوان المسلمون (مصر) ٢. الإسلام و السياسة. ٣. السلفية –– مصر. أ. مكتبة الإسكندرية. وحدة الدراسات المستقبلية. ب. العنوان. ج. السلسلة.

ديوي –322,10962　　　　　2016795436

ISBN: 978-977-452-350-7
رقم الإيداع: 4500/2016

المحتويات



تمهيد

تحدث كثيرون عن الدولة العميقة وحددوها في المؤسسة العسكرية والبيروقراطية والقضاء وهيئات الإعلام والثقافة المدافعة عن الدولة أو عن سلطة تزعم أن الدولة مرتبطة ولصيقة بها، استنادًا إلى المصطلح التركي الشائع derin devlet الذي يتعامل معها باعتبارها تحالفًا يشكل شبكة ممتدة داخل الدولة، أفقيًّا ورأسيًّا، دون أن يكون لها تنظيم معين القوام. إنما تُحرك المنتمين إليها مصالحهم المباشرة، وقد يكون هناك ناظم بينهم يحركهم ويوظفهم، على غرار اللجنة السرية التي أنشأها السلطان العثماني سليم الثالث ١٧٦١-١٨٠٨؛ لحمايته بعد محاولة اغتياله وهو عائد من حرب ضد روسيا والنمسا، ولم يكن نائبه يعلم بوجود هذه اللجنة. لكن أحدًا لم ينتبه إلى المجتمع العميق الذي بني في وجهها، والذي التفتت إليه الحركات والجماعات والتنظيمات الدينية التي تسعى للحصول على السلطة السياسية، أو تقوم بها شبكات مصالح اجتماعية تنتمي إلى قبائل أو طوائف أو حركات اجتماعية، يتمدد وجودها على مستوى القطر كله أو في إقليم منه.



أولاً: المجتمع العميق وأشباهه والدولة البديلة وأخطارها

وإن كانت هناك مصطلحات أخرى اقتربت من هذا المفهوم أو تماست معه، مثل ما يلي:

١- عمق المجال التاريخي:(١)

وهو مفهوم تناوله بالشرح المفكر الاجتماعي الراحل الدكتور أنور عبد الملك، قاصدًا به «الخصوصية التاريخية» لمجتمع من المجتمعات، أو العوامل الرئيسية الكامنة وراء استمرارية المجتمع القومي عبر الزمن، بشقيها الروحي والمادي؛ حيث يرتبط الجانب المادي بالبنية الاقتصادية للمجتمع، فيما يتمثل الجانب الروحي في قضايا الجنس والمشاعر والنظام الاجتماعي ونمط السلطة السائد، وقضية الزمن/ الموت التي تعالجها الأديان.

ويحدث «عمق المجال التاريخي» حين تتفاعل هذه العوامل في مجتمع معين؛ بحيث تكشف عن نمط استمراريته، ويتم هذا التفاعل في بيئة جغرافية معينة، وسياق سياسي إقليمي ودولي محدد.

ويعني «العمق الاجتماعي» الشبكات والأفكار والرموز الراسخة والأصيلة المرتبطة بمختلف الطبقات الاجتماعية والتي يسعى المتنافسون السياسيون للوصول إليها، أو التمتع بمكانة لديها وحيازة ثقتها، سواء عبر توظيف الموارد الاقتصادية أو استعمال الخطاب بشتى صنوفه.

٢- الفضاء الجماهيري:(٢)

والذي قام بالأساس على تمييز المواطنين بين مصالحهم الخاصة ومصالح الدولة، وعدم رضائهم عن قيام السلطة السياسية بادعاء تمثيل الجماهير. وقد بدأ هذا الفضاء يتشكل في أوروبا مع التغيرات المتنوعة في التجارة الدولية، وتعزز دور الصحافة، وحركة نشر الكتب وتوزيعها، وظهور المقاهي والصالونات الأدبية. وقد خلق هذا حالة من الثرثرة والنقاش حول السلطة والدولة. لكن

---

(١) أنور عبد الملك، **الجدلية الاجتماعية**، ترجمة سامية الجندي، وعبد العظيم حماد (القاهرة: المركز القومي للترجمة، ٢٠٠٥): ١٢١-١٣٠.

(٢) آمال طنطاوي، **المهمشون في صعيد مصر: آليات السيطرة والخضوع**، مكتبة الأسرة. إنسانيات (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١٢): ٣١-٣٣.



هذا الفضاء انهار مع تدخل الدولة في الاقتصاد، وفي تسوية المنازعات الاجتماعية، ومع تشكل الجهاز الإداري الحكومي، وبات من الصعب التمييز بين الفضاءات العامة والخاصة.

لكن هناك من انطلق من تعدد الفضاءات الجماهيرية وتعارضها؛ إذ لا يوجد فضاء واحد، بل فضاءات أو مجالات متعاكسة؛ حيث تتضاد أو تتصارع الخطابات والمصالح، وتظهر حركات تعارض التيار الرئيسي السائد، وتخلق جمهورًا موازيًا قد ينمو باستمرار، وتعتمد على وسائل إعلام جديد.

ولم يتبلور مفهوم نظري مكتمل لـ «العمق الاجتماعي» وإن كان أستاذ علم النفس التطوري والتنموي بجامعة سانت أندروز بأسكتلندا أندرو بيد قد صاغ مفهومًا يقترب قليلاً مما نريد أن نبلغه في هذا المقام، وهو «العقل الاجتماعي العميق» رابطًا إياه بالقدرة على إدراك طبيعة السلوك البشري المتفاعل مع السياق الاجتماعي.(١)

وتناول جون ر. سيرل عملية «بناء الواقع الاجتماعي»، منتقلاً من خطاب الفرد إلى خطاب الجماعة، ومن الكلام إلى الفعل، وذلك عبر الاستعانة بمؤسسة اللغة والقصد العقلي، حتى يكون بوسعنا أن نضع القواعد التأسيسية التي تقوم عليها أبنية المؤسسات وما يرتبط بها من لوائح أو قواعد تنظيمية.(٢)

وهناك من تحدث عن «العمق الاجتماعي للإعلام» قاصدًا به «الأثر الذي تحدثه وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية، في المتلقي سواء كان قارئًا أو مستمعًا أو مشاهدًا، وما ينجم عنه من رد فعل. وهو عمق يتسع ويضيق حسب إجادة وسيلة الإعلام في الهيمنة على المتلقي بصدقها، وجمال طرحها، وتزامن أدائها مع الحدث، وإشباع فضول المتلقي وحاجته للمعلومة بتوازن مدروس».(٣)

---

(١) Andrew Whiten, "The Evolution of Deep Social Mind in Humans", in *The Descent of Mind: Psychological Perspectives on Hominid Evolution*, edited by Micheal Corballis and Stephen E.G. Lea (Oxford: Oxford University Press, 1999): 173-193.

(٢) جون ر. سيرل، **بناء الواقع الإجتماعي: من الطبيعة إلى الثقافة**، ترجمة وتقديم حسنة عبد السميع (القاهرة: المركز القومي للترجمة، ٢٠١٢).

(٣) عمار طلال، «العمق الاجتماعي للإعلام»، مجلة **معارج الفكر**، العدد ٤ (٢٧ ديسمبر ٢٠١١)، مقالة إلكترونية متاحة مجانًا عبر الإنترنت، http://www.m3arej.com/%D8%B9%D9%85%D8%A7%D8%B1-%D8%B7%D9%84%D8%A7%D9%84/



وإذا كانت السلطات السياسية في أي زمان ومكان يجب أن تحرص على أن تكون علاقتها بأعماق المجتمع عامرة بالفهم والرضاء بغية تعزيز شرعيتها، فإن معارضيها يجب عليهم فعل الأمر نفسه، أو هم يفعلون هذا على كل حال، أو يحاولون. كما تفعل ذلك أيضًا «الحركات الاجتماعية»[1]، وإن كان كلٌّ منها ينشغل بقطاع اجتماعي معين.

ولعل الحركات الدينية هي الأكثر انشغالاً بالوصول إلى أعماق المجتمع، مرة باسم تكليف ديني بنشر الدعوة أو تحقيق الهداية وفق مبدأ «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر»، ومرة لتعبئة الناس حول تصوراتها السياسية والوقوف على أكتافهم من أجل بلوغ السلطة، تحت شعارات «ما لا يزع بالقرآن يزع بالسلطان» و«مهمة الحاكم هي حراسة الدين وسياسة الدنيا» و«الإسلام دين ودولة».

وهذا الأمر متواجد حتى في الدول الغربية بنسبة ما، وهو ما يعبر عنه عالم الاجتماع الكبير أنتوني جدنز بقوله: «لا تزال بعض الحركات الدينية التي تدخل في عداد اليمين المسيحي الجديد، وثيقة الصلة بمواقع صنع القرار السياسي والاجتماعي في الولايات المتحدة. كما أن كثيرًا من هذه الحركات قد عززت مواقعها في أوساط المجتمع الأمريكي عمومًا باستخدامها وسائل الاتصال الإلكترونية والتلفازية بصورة خاصة خلال العقود الأربعة الماضية، مما عزز وجودها بين مختلف الشرائح الاجتماعية، وأغناها عن كثير من الطقوس والممارسات الدينية التقليدية التي تتطلب من المؤمنين المشاركة الفعلية المباشرة في موقع مكاني محدد»[2].

وفي العالم العربي كانت ظاهرة المد الأصولي بنت «أزمة الاجتماع السياسي العربي» بوجه عام،[3] بل هناك من نظر إلى «الإسلاموية» بشكل عام على أنها «حركة المطحونين في الحضر»؛ حيث زاوجت الأحياء الفقيرة في القاهرة مثلاً بين الفقر والنزعة الإسلامية المتشددة، وحافظت على هذا التزاوج[4].

(١) لمزيد من التفاصيل حول مفهوم الحركات الاجتماعية، انظر: **تشارلز تلي، الحركات الاجتماعية**: ١٧٦٨-٢٠٠٤، ترجمة وتقديم ربيع وهبة، المشروع القومي للترجمة ٩٥٧ (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٥).

(٢) أنتوني جيدنز، **علم الاجتماع**، ترجمة فايز الصباغ، ط. ٤، علوم إنسانية واجتماعية (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، ٢٠٠٥): ٥٨٩.

(٣) لمزيد من التفاصيل، انظر: برهان غليون، **نقد السياسة: الدولة والدين** (بيروت: المؤسسة العربية، ١٩٩١): ٢٦٤-٢٧٣.

(٤) آصف بيات، الحياة سياسة: **كيف يغير بسطاء الناس الشرق الأوسط؟**، ترجمة أحمد زايد (القاهرة: المجلس القومي للترجمة، ٢٠١٤): ٣٤٦، ٣٥١.



وقد سعت التنظيمات والجماعات الدينية المسيسة إلى تحقيق العمق في ركاب «التدين الاجتماعي»، أو التدابير الاجتماعية النابعة من الدين والتدين، والتي تبلغ ذروتها في شهر رمضان، وتستقطب حتى غير المتدينين. وتتجلى في أعمال مثل الصدقة دافعة البلاء، وصلة الأرحام، وكفالة اليتيم، وتوظيف الورع والخشوع في تحقيق السلم الأهلي، والاستفادة من المحرم الديني في الضبط الاجتماعي.[١]

ويرمي هذا إلى تكوين رأسمال اجتماعي عريض، وعابر للطبقات الاجتماعية، يمكن توظيفه في عملية التقدم نحو حيازة السلطة بتحويله إلى رأسمال سياسي، وهو ما تحقق بالفعل في مصر خلال وقت مبكر، ففي «نهاية الثمانينيات كانت حركات العودة إلى الإسلام قد أصبحت على رأس شبكات متحدية قوية تسيطر في بعض الأحيان على أحياء بكاملها، ثم بدأت التحرك نحو الحيز السياسي»[٢].

ويتم تكوين رأس المال الاجتماعي هذا في ركاب «العمل الخيري» والذي يتسع في نظر أحد فقهاء الإخوان؛ وهو الدكتور يوسف القرضاوي إلى حدٍّ كبير ليشمل: إطعام الجائع، وسقاية العطشان، وكسوة العريان، وإيواء المشرد، وكفالة اليتيم، ومساندة الأرامل، ومساعدة المساكين، ورعاية الطفولة والمسنين والأمومة والأبوة وذوي الاحتياجات الخاصة، وإيتاء ذي القربي، وقري الضيف، وإدخال السرور على المحزونين، وإغاثة الملهوفين وتفريج كربة المكروبين والمنكوبين، وإعانة الضعفاء، وإسعاف الجرحى، ومداواة المرضى، ومنح القرض الحسن للمحتاجين، ومساعدة الغارمين المدينين، والتيسير على المتعسرين، وإعارة المتاع لمن يحتاج إليه، وقضاء الحوائج، وإرشاد الضال، وتأمين الخائف، وتزويج الأيامى، ورعاية عوائل المجاهدين، والعناية بالأجنة لو من حرام، وإيتاء السائل حقه، وتفطير الصائم، ومحو الأمية وتعليم الجاهل ونشر العلم، وتشغيل العاطل، والإصلاح بين المتخاصمين، ومنع الضرر على الناس، وعيادة المريض، ومواساة من مات له عزيز، وتجهيز الميت وصنع طعام لأهله، وبناء المساجد، وغرس الأشجار، وإجراء الأنهار، وحفر الآبار، والكلمة الطيبة، والابتسامة في الوجه،

(١) حسين أحمد شحادة، **اجتماعيات الدين والتدين: دراسات في النظرية الاجتماعية الإسلامية** (بيروت: مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، ٢٠١٠): ١٤٥-١٥٨.

(٢) طنطاوي، **المهمشون في صعيد مصر**: ٩٦.



والبداءة بالخير، وفعل الخير في السر، ومساعدة المسلمين الجدد، وبذل النصيحة للجميع، والبر بغير المسلمين، وإماطة الأذى عن الطريق، ونصرة المظلوم، والنذر للخيرات والفقراء.[١]

لكن مضارب الزكاة والصدقات وأوجه التراحم والتكافل لا تبقى عند الجماعات الدينية المسيسة خالصة لوجه الله تعالى، يروم الأفراد بها حسنات في الدنيا تترجم إلى ثواب في الآخرة. إنما يقصد بها بناء شبكات اجتماعية يمكن تعبئتها في سبيل حيازة السلطة السياسية، سواء عبر الوسائل العلنية المشروعة؛ مثل الانتخابات، أو الطرق العنيفة التي ترفع فيها هذه الجماعات أو بعضها السلاح في وجه الأنظمة الحاكمة والمجتمع، وتحتاج إلى من تسميهم «مجاهدين» أو تضمن ملاذًا وحاضنًا اجتماعيًّا يمدها بالدعم المادي والدعم المعنوي.

ليس هذا فحسب، بل إن التصور النظري حول التكافل والتراحم تتساقط منه أمور كثيرة في التطبيق العملي لدى جماعة الإخوان مثلاً، ليس فقط توظيف العمل الخيري في الصراع الخفي أو الظاهر على السلطة السياسية إنما أيضًا وجود فساد مالي داخل الجماعة. وهي مسألة كشفها الدكتور السيد عبد الستار المليجي؛ عضو مجلس شورى جماعة الإخوان سابقًا؛ حيث شكى في رسالة بعثها إلى المرشد محمد مهدي عاكف في ٨ فبراير ٢٠٠٧، من ظاهرة «الإخوان المرفهين» ومظاهر الغنى التي تظهر فجأة على فقراء منهم، والخلط بين المال وقيادة الدعوة، والتذرع بالظروف الأمنية لتبرير غياب الشفافية، وهنا يقول: «مباحث أمن الدولة تهجم على بيوت القيادات المالية للجماعة في وقت تأكدها من وجود الملايين في هذا البيت أو ذاك، وتعرف بدقة كاملة حجم ما تم إنفاقه على الحملات الانتخابية، وما تم إنفاقه في حفلات الإفطار في السيتي ستارز، وتدرك حجم السفريات التي يقوم بها بعضها، والمطبوعات التي نصدرها، والمقرات والشقق التي نمتلكها، والوحيد الذي لا يعرف حقيقتنا هم قواعد الإخوان، والشعب المصري الذي يمولنا، ويتعاطف معنا»[٢].

---

(١) يوسف القرضاوي، **أصول العمل الخيري في الإسلام في ضوء النصوص والمقاصد الشرعية**، ط. ٢ (القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٨): ٥١–١٠٠.

(٢) السيد عبد الستار المليجي، **تجربتي مع الإخوان: من الدعوة إلى التنظيم السري** (القاهرة: الزهراء للإعلام العربي، ٢٠٠٩): ٣٣٩.

أسباب ترسخ «المجتمع العميق» في العالم العربي عمومًا، وفي مصر على وجه الخصوص، في النقاط التالية:

١- **جمعنة الإسلام**: فهناك اعتقاد راسخ في أن الإسلام «دين الجماعة»، بما يفرض على الفرد المسلم التزامات محددة حيال الآخرين، لا تقتصر على الزكاة والصدقات والوقف والهبات وصلة الرحم وحقوق الجيران، إنما تمتد إلى الوعظ والنصح والإرشاد في إطار «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» وتحت طائلة فكرة «الأمة» التي تحتاج إلى «النصرة» الدائمة، وهذا يخلق تفاعلات اجتماعية متعددة، تنتشر أفقيًّا وتتصاعد رأسيًّا، وتتقاطع وتتلاقى في مفاصل لا حصر لها، فتخلق عمقًا اجتماعيًّا متواصلاً؛ مثل حائط صد في وجه النزعات الفردانية التي عرفتها مجتمعات أخرى بعد الثورة الصناعية.

٢- **توالي الحقب الاستعمارية**: فالعالم العربي، وخصوصًا مصر، توالت عليه حقب استعمارية، خلقت مع تعاقب القرون شعورًا دفينًا بأن «حكم الغريب» بات قدرًا، ولذا فإن المجتمع عليه أن يدبر شئونه، ليحمي وجوده، ويضمن استمراره. وبلغ اعتماد المجتمع على نفسه في هذا الشأن درجة عالية، فكانت الأمور تسير على ما يرام إن سقطت السلطة السياسية أو غابت ولو لسنوات. وزاد من درجة الاعتماد تلك أن السلطات السياسية المتعاقبة افتقدت إلى الديمقراطية، التي تعني في جانب منها مشاركة الناس في اتخاذ القرار واحترام حقوقهم وحرياتهم، بما دفع المجتمع إلى فقدان الثقة في السلطة، وتخفيف درجة الاعتماد عليها. وإذا كانت بعض الدولة العربية في العقود الأخيرة قد تعمقت اجتماعيًّا من خلال سياسات التوظيف والتأمين وتقديم الخدمات فإن تراجع قدرتها على التوظيف، وانحرافها بالتأمين إلى القمع، وتدني مستوى الخدمات القادرة على تقديمها، أدى إلى عودة المجتمع للاعتماد على ذاته إلى حد ما.

٣- **التمييز متعدد الأوجه**: فالدول العربية في الغالب الأعم مكونة من تكوينات اجتماعية موزعة على أعراق ومذاهب ولغات وثقافات متنوعة، شأنها شأن الأغلبية الكاسحة من دول العالم؛ إذ

لا توجد دولة لدين واحد وطائفة واحدة وعرق واحد ومذهب واحد ولغة واحدة وطبقة واحدة. لكن الفارق بين الدول العربية وغيرها أن مبدأ المواطنة الذي لا يفرق بين أفراد الشعب على أيٍّ من هذه الخلفيات التكوينية لا يزال ضعيفًا أو غائبًا، الأمر الذي قاد الفئات والشرائح التي تعاني من التمييز ضدها إلى بذل جهد فائق من أجل تصريف أمورها معتمدة على نفسها.

٤- **قِدم المجتمعات العربية**: فنحن أمام مجتمعات تصل أعمارها إلى آلاف السنين، وهذه العراقة خلقت مع مرور الوقت سمات تعزز درجة اعتماد المجتمع على نفسه، وتمنح فرصًا متواصلة لترسب القيم والمنافع إلى الأعماق البعيدة، وتخلق تاريخًا اجتماعيًّا مديدًا، وموروثًا شعبيًّا كبيرًا، تنهل منه الأجيال الحالية، فتزداد ثقتها في قدرة الجماعات البشرية التي سكنت هذه المنطقة على إبداع أسباب البقاء، واستطاعتها التكيف مع المحن العديدة التي تعرضت لها على مدى هذا الزمن الطويل.

٥- **طبيعة العمران**: ففي العالم العربي مدن قديمة، تصطف بناياتها متجاورة ومتقابلة، وتنتهي الساحات والميادين بشوارع بعضها ضيق، والتي بدورها تنتهي بحارات وأزقة، تعزز علاقات الوجه للوجه، فتزيد من درجة اعتماد المجتمع على نفسه. وهي مسألة تنطبق أكثر على الريف العربي.

هذه السمات تصنع من دون شك عمقًا اجتماعيًّا راسخًا وقويًّا، لكن السؤال الذي يفرض نفسه في هذا المقام هو: ما تأثير هذا العمق الاجتماعي على الدولة في العالم العربي بشكل عام لاسيما في ظل الاهتزازات التي تعرضت لها بعض الدول عقب انطلاق انتفاضات وثورات شعبية فيها؟

الإجابة تبدو يسيرة في ضوء الخبرة التي عاشها العالم العربي في السنوات الأخيرة، وهي تتوزع على أمرين أساسيين؛ هما:

١- إذا كان هذا العمق طوعيًّا ومتماشيًا مع الدولة الوطنية، والأفكار أو التصورات التي ينطلق منها متماشية أو منسجمة مع الثقافة المدنية والموروثات الشعبية التي تحفظ تماسك الجماعة الوطنية، فإنه يساعد الدولة على الصمود في وجه عوامل التفكك والانهيار، ويعطيها، حتى لو كانت هشة، فرصة لتتعلم من تجربة الماضي، وتبني على المجتمع العميق فتحافظ على وجودها وتنطلق به إلى الأمام.

٢- إذا كان هذا العمق منجذبًا إلى جماعات أو تنظيمات أيديولوجية تعمل على هدم الدولة الوطنية، أو لا تؤمن بها، فمن دون شك سيُستغل في تهشيم ما تبقى من الدولة، لإسقاطها وإقامة كيان سياسي آخر محلها. ولهذا يبدو العمق الاجتماعي الذي تصنعه الجماعات والتنظيمات السياسية التي تتخذ من الإسلام إطارًا أو أيديولوجية لها، ليس ميزة أو إضافة للدولة، إنما يبدو خصمًا من رصيدها.

أما الذي يمكن أن يصب في رصيد الدولة فهو ما يفعله الدعويون، وليس أصحاب المشروع السياسي من الجماعات الدينية، فمن لا يرهن أو يوظف الدين في تحصيل السلطة السياسية سيفيد الدولة في جانبين؛ الأول هو تطبيب العوز الاجتماعي لفئات وشرائح فقيرة ومهمشة من خلال تنشيط العمل الخيري أو التراحمي، والثاني هو تعزيز القوة الناعمة للدولة من خلال ترسيخ الأخلاق والطاقة الروحية الإيجابية لدى أفراد المجتمع.

وعلينا في كل الأحوال أن نفرق بين قيام التيار الديني المسيس، أو الذي يمتلك مشروعًا سياسيًّا، ويسعى إلى تحصيل السلطة، بتكوين «مجتمع عميق» أو «عمق اجتماعي» وبين سعيه إلى إقامة «دولة بديلة» أو «دولة داخل الدولة» أو «دولة على حساب الدولة الوطنية».

وفي الحقيقة لا تختلف الحركات والتنظيمات والجماعات الدينية صاحبة المشروع السياسي، سواء كانت تسعى إليه سلميًّا مؤقتًا أو بالعنف والإرهاب، في إيمانها بفكرة «الوطن البديل» الذي يَجُبُّ لديها



«الدولة الوطنية بمفهومها العصري، ويأخذها إلى اتساع وهمي، نحو صيغة «إمبراطورية»، مثلما كان قائمًا في القرون الوسطى، أو يضيقها إلى حد الإقليم أو المنطقة المقتطعة من دولة ما، والتي يمكن لهذا التنظيم أن يقيم عليها إمارته، ويطبق بين سكانها رؤيته، ويتخذه نواة فيما بعد لـ «الجهاد» ضد الآخرين لتوسيعها؛ حتى يصل إلى الشكل القديم المبتغى؛ وهو «الخلافة» التي لا يعتقد المتطرفون في أنها شكل سياسي وإداري يناسب مرحلة تاريخية معينة ثم مضى، بل يريدون استعادته كما هو، من دون نقصان، وإن زاد فلا ضير ولا بأس، وهذا يصل لديهم إلى حد المعتقد أو الفريضة.

ومنذ البداية آمنت هذه التنظيمات بفكرة «الوطن البديل» تلك، وإن اختلفت في طرق التعبير عنها، وأساليب الوصول إليها، والتدرج الواجب في سبيل بلوغها. وقد تطورت وتدرجت الفكرة، أو تجلت وأعيد إنتاجها في صيغ متعددة على النحو التالي:

١- **الهجـــرة**: وتعني ترك المجتمع وبناء نواة اجتماعية مختلفة، بدعوى أنه «مجتمع جاهلي»، تحكمه سلطة كفرية وقوانين وضعية، ولذا لا يجب على أتباع الجماعة، الذين يتوهمون أنهم العصبة المؤمنة، وغيرهم ليسوا كذلك، أن يمكثوا فيه، ويعايشوا أهله، إنما وجب عليهم أن يرحلوا عنه، ليقيموا هم مجتمعهم الخاص الذي يتماشى مع الأفكار التي يعتقدون فيها. والمثل الصارخ على هذا هو ما سمت نفسها «جماعة المؤمنين»، وسماها الناس «التكفير والهجرة» التي ظهرت في مصر خلال سبيعينيات القرن العشرين؛ حيث تمكن مؤسسها شكري مصطفى من إقناع أصحابه بالنزوح إلى حي طرفي في القاهرة وهو عزبة النخل، الذي كان أيامها بعيدًا وجديدًا؛ كي يقيموا دولتهم، وظلوا هناك إلى أن اكتشف أمرهم وقبض عليهم بعد اختطافهم وقتلهم وزير الأوقاف الشيخ الذهبي، وانتهى التنظيم.

٢- **العــزلة الشعـورية**: ويطرحها سيد قطب في صيغة تحمل كثيرًا من التناقض وعدم العلمية كسائر ما طرح فيقول: «حين نعتزل الناس، لأننا نحس أننا أطهر منهم روحًا، أو أطيب منهم قلبًا، أو أرحب منهم نفسًا، أو أذكى منهم عقلاً، لا نكون قد صنعنا شيئًا كبيرًا... لقد اخترنا

لأنفسنا أيسر السبل، وأقلها مؤونة! إن العظمة الحقيقية: أن نخالط هؤلاء الناس، مُشْبَعين بروح السماحة، والعطف على ضعفهم ونقصهم وخطئهم، وروح الرغبة الحقيقية في تطهيرهم وتثقيفهم، ورفعهم إلى مستوانا بقدر ما نستطيع! إنه ليس معنى هذا أن نتخلى عن آفاقنا العليا، ومثلنا السامية، أو أن نتملق هؤلاء الناس ونثني على رذائلهم، أو أن نشعرهم أننا أعلى منهم أفقًا.. إن التوفيق بين هذه المتناقضات، وسعة الصدر لما يتطلبه هذا التوفيق من جهد: هو العظمة الحقيقية».

ومع هذا أخذ ذلك المعنى المتناقض تصورًا أشد صرامة في التطبيق، أو تم الالتزام بأوله من دون آخره، تحت وهم اصطفاء المؤمنين به واختلافهم عن الناس؛ من حيث القرب من الدين أو الامتثال لتعاليمه. وبالتالي عاش أنصار الجماعات والتنظيمات الدينية المسيسة في دولة متوهمة أو «وطن بديل افتراضي» يخالطون الناس بأجسادهم. لكن أمانيهم وأهدافهم وأنفسهم تسكن مكانًا آخر، يؤمنون هم به، ويعتقدون أن الآخرين غير قادرين على بلوغه.

٣- **الاقتطاع**: أي نزع جزء من جسد دولة أو من مدينة من المدن، لإقامة «وطن بديل» أو «مجتمع بديل» عليها، يتم فيه تطبيق أفكار الجماعة المتطرفة، بعد أن تمتلك وسائل للسيطرة والتحكم داخل المجتمع، إما بإقناع عدد كبير من سكانه بالفكرة المتشددة، وتوظيفهم في السيطرة على الباقين، أو باستغلال التهميش الاجتماعي وغياب سلطة الدولة على حي أو إقليم وملء هذا الفراغ، والسيطرة بالقوة القاهرة على السكان، وإخضاعهم لتصورات الجماعة أو التنظيم. وهناك أمثلة كثيرة في هذا الشأن؛ منها ما يخص اقتطاع إقليم من الدولة، مثلما جرى في مالي والصومال والعراق، ومنها ما يخص السيطرة على حي من أحياء مدينة كبرى، حسبما جرى في القاهرة في أوائل تسعينيات القرن الماضي حين قامت الجماعة الإسلامية بالسيطرة على حي إمبابة، وأعلنت أنه بات «دولة داخل الدولة» مما دفع السلطة إلى حشد عشرين ألف جندي من قوات الداخلية لإزالة هذه الدولة المزعومة.



٤- **دولة الفكــرة**: وهناك كتاب بهذا العنوان لعضو جماعة الإخوان محمد فتحي عثمان، يرى فيه أن هذه الدولة هي حلم البشرية، وهي دولة لا تقوم على حتمية ظروف الأرض أو الدم، ولكنها تقوم على «اختيار» الإنسان، بوعيه الكامل وإرادته الحرة، وعلى أساس أن كل أرض سواء، وكل سلالة سواء. ويسند الكاتب رؤيته إلى الدولة التي أقامها الرسول ﷺ في المدينة، ويرى أنها كانت «تجربة حية مبكرة للدولة الأيديولوجية في التاريخ! وأنها لم تكن دولة مكة أو قريش ولا دولة المدينة أو الأوس والخزرج، بل كانت دولة الإسلام، المعروض على عقل إنسان، دولة التقى فيها المهاجرون والأنصار، مع صهيب الرومي وبلال الحبشي، وسلمان الفارسي. فكانوا جميعًا أعضاء مؤسسين ومواطنين أصلاء في هذا المجتمع وهذه الدولة».

وفضلاً عن أن ما كان أيامها لم يكن «دولة» بالمعنى الحديث، فإن وجود الرسول فيها أساسي، حين كان الوحي ينزل وكان هو يقضي ويعلم ويوصي، وهو ما لا يتوفر الآن، لكن أتباع التنظيمات المتطرفة يريدون، دون أن يعلنوا ذلك صراحة أو يجهروا به، أن تحل الجماعة أو التنظيم أو بعض قادته وأمرائه محل الرسول ﷺ في فرض التعاليم وتحديد مسار الدين، مع أن ما يقولونه يخرج في كثير من الأحيان تمامًا عن الإسلام.

٥- **أستاذية العالــم**: وهي فكرة مؤسس جماعة الإخوان، تعني الوصول إلى «قيادة العالم» بعد المرور بتربية الفــرد والأسـرة والمجتمع المحلـي على أفكار هذه الجماعة، حتى يتم بلوغ ما يسمـى بـ «الأخوة الإسلامية العالمية». وهذه الفكرة خيالية ابتداءً، كما أن قيامها على أسس جماعة الإخوان وفكرتها الهشة، يصيبها باعوجاج منذ منشئها، فالجماعة التي تعلي من التنظيم على التفكير، وتعسكر مجتمعها وتمنع أفرادها من الإبداع والتخيل، لن تؤدي سيطرتها على العالم، كما تزعم، إلا بزيادة الحياة توحشًا وبؤسًا.

٦- **إدارة التوحـش**: وهناك كتاب بهذا العنوان يوضح هذه الفكرة الجهنمية ويفصل فيها، وقد قصد مؤلفه، واسمه الحركي أبو بكر ناجي بـ «التوحش» حالة الفوضى العارمة التي تعم وتطم في إقليم

أو دولة ما؛ نظرًا لانفضاض قبضة السلطة الحاكمة عنها، بما يخلق معاناة شديدة للسكان، وعلى «تنظيم القاعدة» الذي يحل محل هذه السلطة المنهارة الغائبة أن يمتلك كفاءة في إدارة المكان والسكان إلى أن تستقر الأمور لصالحه، فيقيم إمارة إسلامية، تطبق الشريعة، وفق التصور الذي يؤمن به التنظيم.

مما سبق يتبين أن فكرة «إدارة التوحش» التي يتبناها تنظيم داعش الإرهابي في الوقت الحالي، مرت بأطوار ومراحل متعاقبة، ودمجت بعض جوانبها، وليست كلها بالطبع، في تصورات تبنتها تنظيمات وجماعات دينية مسيسة، أو تروم تحصيل السلطة. وكما أن هذه الأفكار والرؤى والإجراءات التي سبقت «إدارة التوحش» كانت على قدر من الخطورة؛ لأنها طرحت دومًا على حساب الدولة الوطنية والمجتمع العصري، فإن فكرة داعش تلك التي حواها كتاب، ترجمته المخابرات الأمريكية إلى اللغة الإنجليزية وقُرئ بإفراط على شبكة الإنترنت، لا تقوم إلا على هدم الدول وإثارة الفوضى العارمة، ولذا فإن التصدي لها عمل إنساني وواجب وطني وفرض ديني.

ثانيًا: الدولة المصرية وحيازة الإخوان والسلفيين لـ «رأسمال اجتماعي»

في أدبيات النقد الذاتي للإخوان كان الناقدون يطلبون دومًا من الجماعة ضرورة الانفتاح الواسع على المجتمع، والتعامل البناء مع القوى السياسية والاجتماعية الجديدة.[١] وهؤلاء يرون أن الإخوان بإمكانياتهم التي تراكمت عبر الزمن ليس بوسعهم أن يحققوا هدفهم الأساسي؛ وهو حيازة السلطة الذي يعطونه لفظًا آخر وهو «التمكين» من دون مساندة القوى السياسية والاجتماعية التي أفرزتها الدولة الوطنية الحديثة، وليس فقط القوى التقليدية الموروثة من قرون عديدة، والتي رسخت أبنيتها ورموزها وطقوسها وتصوراتها في أفنية المجتمع العريض والعميق.

---

(١) بشير محمد الخضراء، **النمط النبوي - الخليفي: في القيادة السياسية العربية.. والديمقراطية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥): ٣١٤- ٣١٥.



ومثل هذا التفكير الناقد يؤصل لتدبير راسخ المعالم يرمي إلى الوصول لأعماق المجتمع المصري بغية السيطرة عليه، واستخدام إمكانياته في إدارة اللعبة السياسية مع السلطة الحاكمة، ولاسيما الجيش والشرطة؛ إذ ينظر الإخوان إليهما باعتبارهما «القلب الصلب» للدولة، ولا يمكن مواجهتهما إلا بكتلة بشرية ضخمة. فإذا كان «الجيش والشرطة قد مثّلا دولة عميقة، فإن الإسلاميين بمختلف أطيافهم مثّلوا مجتمعًا عميقًا؛ ففي مقابل ما جرى من تعيين أعداد من كبار ضباط الجيش والشرطة بعد التقاعد في مناصب مدنية؛ مثل المحافظين ونوابهم ورؤساء الأجهزة الإدارية الحكومية ...إلخ فإن الجماعات الإسلامية عززت بالمقابل وجودها على مستوى المجتمع، وخاصة في الريف الذي يعد القاعدة الاجتماعية الأكثر أهمية»[١].

فمختلف الجماعات الدينية تمكنت من اجتذاب من ألقتهم الحداثة على قارعة الطريق، أي هؤلاء المهاجرين من الريف إلى المدينة، ولا يجدون عملاً، ويعيشون في الأحياء الفقيرة، ووجدوا في التيار الديني ضامنًا للسلام الاجتماعي لهم، بثمن متدنٍّ، لاسيما بعد أن أعطت الدولة ظهرها لعمليات حقيقية وناجزة وضرورية لمواجهة الفقر والتهميش،[٢] في ظل العجز الذي أصاب قدرتها على التوظيف، وتقديم مختلف الخدمات للمواطنين، خاصة في مجالات الصحة والتعليم والتموين.

وقد أثبتت البحوث الميدانية بالفعل أن التنظيمات والجماعات الدينية هي الأكثر مشاركة في تعويض العجز الذي تعانيه الدولة في توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية لمواطنيها، وخاصة بالمناطق الفقيرة في الأرياف والأحياء العشوائية في المدن. ففي هذه المناطق قام الإسلاميون بإنشاء عيادات صحية ومراكز لتعليم الطلاب وكثير من مشاريع التكافل الاجتماعي؛ ومنها على سبيل المثال المجموعات غير الرسمية الخاصة بالائتمان/ الادخار والمعروفة باسم الجمعيات، أو القروض الدوارة،

---

(١) بهجت قرني، «من السجن إلى السلطة والعكس: تجربة حكم الإخوان في مصر»، في الصعود والأفول: **حركات الإسلام السياسي والسلطة في العالم العربي**، إعداد جمال سند السويدي، وأحمد الصفتي (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠١٤): ٣١٣.

(٢) طنطاوي، **المهمشون في صعيد مصر**: ٩٦.



حتى إنهم أصبحوا بمنزلة أخصائيين اجتماعيين جديرين بالثقة، ومساعدين في جهود التخفيف من حدة الفقر»[١].

وهنا يقول جون إسبوزيتو: «في التسعينيات توقف الإحياء الإسلامي عن التقيد بالمنظمات الهامشية، وصار جزءًا من المجرى الرئيسي للمجتمع المسلم، وأنتج طبقة جديدة من النخب ذات التعليم الحديث، ولكنها ذات توجه إسلامي، عملت وأحيانًا تحالفت مع أقرانها من العلمانيين، واستمر الإحياء في النمو باعتباره حركة دينية اجتماعية ترتكز على قاعدة عريضة. وهي حركة فاعلة حقًّا اليوم في كل بلد مسلم، وعلى مستوى أممي، وهدفها تحويل المجتمع من خلال التشكيل الإسلامي للأفراد عند مستوى الجذور؛ حيث تعمل جماعات الدعوة في تقديم الخدمات الاجتماعية؛ مثل المستشفيات والعيادات وجمعيات المساعدة القانونية، وفي المشروعات الاقتصادية؛ كالبنوك الإسلامية وبيوت الاستثمار وشركات التأمين، وفي التعليم؛ مثل المدارس ودور الحضانة ومعسكرات الشباب، وفي مجال النشر الديني والإذاعة»[٢].

لكن الحقيقة التي لا مهرب منها هي أن بناء «العمق الاجتماعي» للإخوان والسلفيين في أوقات عديدة لم يكن بعيدًا ليس فقط عن عجز الدولة في تقديم الخدمات للمواطنين، إنما أيضًا عن تواطؤها أو صمتها وأحيانًا دعمها. وهذا المسلك ليس وليد السنوات الأخيرة بل بدأ منذ منشأ الجماعة، أو في سنواتها الأولى، فحسن البنا؛ مؤسس الإخوان، وقف مع الملك فاروق ضد الحكومة غير مرة، وتعامل مع إسماعيل صدقي رئيس الوزراء، وأيد موقفه ضد حزب الوفد؛ الممثل السياسي الحقيقي للأمة المصري، فحصل البنا بمقتضى هذا على إعانة من وزارة التربية والتعليم عام ١٩٤٦ مكنت الجماعة من بناء مدارس والحصول على كتب وقرطاسية مجانية، كما قامت الوزارة بدفع النفقات التعليمية والإدارية لهذه المدارس.[٣]

(١) قرني، «**من السجن إلى السلطة والعكس**»: ٣١٧.
(٢) جون ل. إسبوزيتو، **التهديد الإسلامي: خرافة أم حقيقة؟ ترجمة قاسم عبده قاسم**، ط. ٢ (القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٢): ٤٣.
(٣) أحمد الموصللي، **موسوعة الحركات الإسلامية في الوطن العربي وإيران وتركيا**، ط. ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥): ٨٧.



وحكى أحمد حسين؛ زعيم مصر الفتاة في مرافعته القضائية عن أحد المتهمين في قضية مقتل رئيس وزراء مصر محمود فهمي النقراشي ١٩٤٩، أن حامد جودة الوزير السعدي، في حكومة حسين سري ١٩٤١، قد حضر إلى المعتقل الذي حل فيه البنا وبعض الإخوان، واجتمع به لساعات، وبعدها أُفرج عنه وأتباعه، وتُرك بقية المعتقلين من الاتجاهات السياسية الأخرى؛ وذلك بغية مساندة الإخوان للسعديين، مقابل أن يتركوا له حرية الحركة والدعوة والانتشار، وغضت الحكومة الطرف عن مخالفة البنا للقانون في إنشائه نظام الجوالة، كما كانت المؤسسات الاجتماعية للإخوان كالمستشفيات والمدارس وجميعات البر تنشأ تحت رعاية وزارة الشئون الاجتماعية، التي كانت تمنحها الإعانات أيضًا، كما تمنح شعبة الإخوان الخمسمائة بعض المساعدات، خاصة عبر مجالس المديريات والبلديات.[١]

وفي ركاب هذا أنشأ البنا جمعية للكشافة، التي اتسعت ووصل عدد أعضائها عام ١٩٤٨ إلى أربعين ألفًا، عمل كثير منهم في محو الأمية ومنع انتشار الأوبئة كالملاريا والكوليرا. وفي العام نفسه وصل عدد فروع الإخوان إلى ٥٠٠ فرع تقدم خدمات اجتماعية، زادت إلى ألف عام حل الجماعة، كما عالجت مستشفيات الإخوان ومستوصفاتهم ٥١ ألف مريض.[٢]

وعقب ثورة يوليو١٩٥٢ نسق جمال عبد الناصر مع الإخوان في السيطرة على المجتمع، وأغروه بأنهم البديل الاجتماعي للأحزاب السياسية، ولذا أقدم على حلها مطمئنًا، لكنه سرعان ما اصطدم بهم حين تصرفوا على أن الضباط الأحرار مجرد مجموعة عسكرية في الواجهة عليها أن تنفذ مشروع الإخوان وتمتثل له، وتسلم مقاليد الأمور في البلاد تدريجيًّا لقيادات إخوانية.

وحين أراد السادات محاصرة اليسار الذي اشتد عوده في زمن عبد الناصر وظف التيار الديني المسيس في تحقيق هذا الهدف، وفتح له باب الجامعات والمؤسسات والنقابات ليتمدد فيها وهو في مأمن من أي نقد أو تخوف من هذا المسلك الخطر، فما كانه منه إلا أن استفحل، وملك زمام المبادرة، ولم يعد طوع بنان السادات نفسه، بل اصطدم به ثم اغتاله في نهاية المطاف.

---

(١) طارق البشري، **الحركة السياسية في مصر: ١٩٤٥-١٩٥٢**، ط.٢ (القاهرة: دار الشروق، ١٩٨٣): ٤٩-٥١.

(٢) الموصلي، **موسوعة الحركات الإسلامية**: ٨٨، ٨٩.



ويذكر بعض قادة الإخوان أن التنظيم كان قد أوشك على الانقراض في أواخر عهد عبد الناصر، بعد صدامي ١٩٥٤ و١٩٦٥ ونبذ المجتمع للفكر الإخواني، لكن السادات أعطاه قبلة الحياة، ويدللون على هذا بأنه حين طُلب من القيادي الإخواني مصطفى مشهور، الذي صار مرشدًا للجماعة فيما بعد، أن يتواصل مع كوادر الإخوان في مختلف المدن والقرى تحت رعاية أجهزة الأمن، عاد إلى كراسة قديمة كان قد سجل فيها أسماء هؤلاء وعناوينهم وخبأها، فلم يجد من يتواصل معه سوى خمسمائة شخص فقط، فبدأ بهم في إعادة تكوين جماعة الإخوان،[١] ونجح فيما بعد عبد المنعم أبو الفتوح في ضم الآلاف من شباب الجماعة الإسلامية في الجامعة إلى الجماعة، لتبدأ رحلة تأسيسها الثاني، الذي انتهى بوصولها إلى السلطة وسقوطها عنها.

وسيذكر التاريخ، حين يتاح لمنصفين أن يكتبوه، أن الرئيس المصري حسني مبارك، الذي خلعته ثورة يناير، كان النصير الأول لجماعة الإخوان المسلمين، رغم ما كان يبديه لها من كراهية ظاهرة، انعكست في إجراءات قسرية تتابعت من دون هوادة ضد الإخوان، ورغم ما كان يعلنه نظام مبارك من خطاب صارخ، عن «مدنية الدولة» وعن «الجماعة المحظورة» وعن «الإصلاح السياسي» المتعثر والمتدرج، وعن «تقوية الأحزاب السياسية»، فقد جفف الحياة السياسية المصرية، حين ردم كل المنابع والمنابر الحقيقية للمشاركة الفعالة، وحول الأحزاب إلى «ديكور» بعد أن أوقف نموها بإجراءات التقييد الصارم التي نبتت علي ضفاف قانون الطوارئ، ففتح الباب وسيعًا للإخوان كي يتمددوا في المجتمع من دون منافس. بل إن ضغوط مبارك على الإخوان من كل اتجاه جعلتهم تحولوا في نظر الناس إلى «ضحايا» أو «استشهاديين سياسيين محتملين» أو «مناضلين»، فتعاطفوا معهم بقوة، وأضافوا إليهم كل رصيد كان يخسره النظام وحزبه الشائخ، ووجدوا فيهم «البديل» رغم أن مشروع الإخوان لم يكن قد نضج بعد،[٢] وهو ما ثبت ببرهان ناصع حين تولوا السلطة بعد ثورة يناير.

---

(١) السيد عبد الستار المليجي، **مقابلة** شخصية، أجرى المقابلة عمار علي حسن (٧ ديسمبر ٢٠١٤).

(٢) عمار علي حسن، «هل يعمل مبارك لصالح الإخوان؟» **صحيفة المصري اليوم**، العدد ١٠٥٩ (١٣ يونية ٢٠٠٧).



وحين أراد مبارك أن يواجه الإخوان في الساحة الاجتماعية المفتوحة لم يعطِ التيار المدني فرصة للقيام بهذه المهمة، بل اعتمد على السلفيين بشتى اتجاهاتهم، إلى درجة أن أجهزة الأمن كانت حين ترصد نشاطًا مفرطًا لإخواني في قرية أو حي ما تستدعي شيوخ السلفيين في المكان لتسألهم: كيف تركتم له مجال الدعوة، فجذب الناس إليه، وأخذهم منكم؟

وبعد الثورة فضل المجلس الأعلى للقوات المسلحة الذي أسند إليه مبارك السلطة بعد تخليه عنها التعامل مع الإخوان والسلفيين عن التعامل مع التيار المدني؛ لأنهم مجموعات منظمة يسهل التعاطي معها بالنسبة لقادة عسكريين اعتادوا النظام وطاعة الأوامر.[١] وساعد على هذا التوجه أن الولايات المتحدة الأمريكية ضغطت؛ من أجل إعطاء «الإخوان» فرصة للحكم.

ولا يقتصر الأمر على الإخوان والسلفية النازعة إلى السياسة بل يتم التعامل بالطريقة ذاتها مع الجمعيات الخيرية الإسلامية؛ حيث بينت العلاقة بين الدولة وهذا النوع من الجمعيات في عهد مبارك إلى منهاج حكومي مفاده أن «النظام السياسي لا يسعى في ظل استراتيجية الدمج التنظيمي للجمعيات الدعوية إلى تغيير الأصل الأيديولوجي لها، إنما يهدف إلى عدم تحولها لمصدر من مصادر دعم جماعات سياسية معينة»[٢]. ومع هذا فشل نظام مبارك في تحقيق هذا الهدف؛ إذ سرعان ما استغل الإخوان والجماعة الإسلامية والجهاديون هذه الجمعيات في التمدد الاجتماعي، وتوفير الدعم اللوجستي لمجموعاتهم التي تلعب أدوارًا سياسية ظاهرة.

ومن هنا فإن أداء السلطات التي تعاقبت على حكم مصر ساعدت التيار الديني، على اختلاف جماعاته وتنظيماته، على التمدد الاجتماعي، سواء بشكل غير مباشر من خلال انسحاب الدولة من تقديم الخدمات، وضربها المتتابع للتيار المدني الذي يطالب بتداول السلطة والتعددية السياسية واحترام الحقوق والحريات العامة، واتباعها إجراءات قسرية في بعض الأحيان يستغلها أتباع هذا

---

(١) لمزيد من التفاصيل حول هذه النقطة، انظر: **عمار علي حسن، عشت ما جرى: شهادة على ثورة يناير** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة لقصور الثقافة، ٢٠١٣).

(٢) **تقرير الحالة الدينية في مصر**، ط. ٦ (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٩٩٨): ٢٣٦.

التيار في كسب التعاطف الشعبي معهم، أو بشكل مباشر عبر إبرام الصفقات الأمنية مع الإخوان وغيرهم مثلما تم في عهد مبارك أو توظيفهم في ضرب اليسار كما فعل السادات أو استخدامهم في التخلص من الأحزاب السياسية كما دبر عبد الناصر، أو ضرب الحركة الوطنية المصرية التي كان يتزعمها الوفد حسبما خططت ونفذت أحزاب الأقلية التي ناصبت الوفد العداء، أو صارعته على السلطة.

ولعب التيار الديني على هذه التناقضات والتقلبات بين المصالح والأيديولوجيات وتمكن من جعل خطه البياني يسير دومًا في تصاعد نحو السلطة السياسية من خلال تعميق تواجده اجتماعيًّا، عابرًا للطبقات والشرائح والفئات، ومستندًا إلى «التنمية القاعدية» كأسلوب لمخاطبة المواطن المصري، وخاصة في الفئات الوسطى والدنيا،[١] لينجح في جذبها إليه قبل أن تنفض عنه بعد انكشاف نواياه الحقيقة ووجود هوة واسعة بين الشعارات التي يرفعها وقدرته على تطبيقها في الواقع المعيش.

ثالثًا: وسائل التمدد الاجتماعي لدى الإخوان والسلفيين في مصر

رغم أن الإخوان والسلفيين ليسوا بارعين في إنتاج خطاب اجتماعي، بل إن ممارساتهم السياسية لم تبين انشغالهم بهذه المسألة من الناحية الفكرية حين أتيح لهم دخول البرلمان غير مرة،[٢] فإنهم من الناحية العملية أو التطبيقية سعوا إلى التغلغل في أوردة المجتمع وشرايينه، لخلق «عمق اجتماعي» راسخ المعالم.

هناك مؤشران واضحان على توافر «العمق الاجتماعي» لجماعة الإخوان والتيار السلفي على اختلاف مناهله وتوجهاته؛ الأول هو انتشار مؤسساتهما الاجتماعية المتمثلة في العيادات الصحية ومراكز الدروس التعليمية والخدمات المصرفية غير الرسمية، والثاني هو ما أتاحه المسجد من فرص

---

(١) **تقرير الحالة الدينية في مصر**، ط. ٦ (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٩٩٨): ٢٣٦.
(٢) عمار علي حسن، **القرية والقارة: دراسات في النظم السياسية والعلاقات الدولية** (القاهرة: دار نفرو، ٢٠١٣): ٥٦.



لا تنقطع في عقد الاجتماعات وجهًا لوجه مع الناس، خمس مرات في اليوم الواحد، ومرة كل أسبوع بعد صلاة الجمعة.(١)

وهذه المزية لم تتحقق، على الأقل بالنسبة لجماعة الإخوان، بين عشية وضحاها إنما هي نتيجة طبيعية لعمل دءوب ومتواصل ومتصاعد سلمه جيل لجيل، مع تراكم وفورات مالية تعود إلى الأعطيات والهبات التي تلقاها الإخوان والسلفيون من حكومات وموسرين ببلدان الخليج العربي على مدار عقود، وتحويلات عاملين بالخارج ينتمون إلى الجماعة، وحصيلة الاشتراكات الشهرية التي تحصل من الأعضاء، وفوق كل هذا أموال الزكاة والصدقات التي تجمع من عموم المصريين بغرض بناء المساجد ومراكز الخدمات أو كفالة اليتامى وإعانة الأرامل وإغاثة المنكوبين في بلدان إسلامية عدة. وهنا يشارك السلفيون الإخوان في الاستفادة من مصادر جمع الأموال تلك.

وفي دراسة بعنوان «اقتصاديات جماعة الإخوان المسلمين في مصر والعالم: محاولة أولية للتقدير»، يحصر عبد الخالق فاروق مصادر تمويل الإخوان في الروافد التالية:(٢)

١- إشتراكات الأعضاء.

٢- التبرعات من الأفراد والمؤسسات والشركات لصالح التنظيم وجمعياته الخيرية.

٣- أموال الزكاة والصدقات والتبرعات من الأغنياء أو كبار رجال المال والأعمال والملاك.

٤- معونات ومساعدات من جمعيات شقيقة في بعض دول الخليج العربي، ومن جمعيات دولية في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية.

٥- أرباح المشروعات الداخلية في مصر (مجالات التجارة والصيرفة والمدارس والمستوصفات وغيرها).

٦- أرباح المشروعات في الخارج (التجارة والمصارف وسوق الأوراق المالية وغيرها).

---

(١) قرني، «**من السجن إلى السلطة والعكس**»: ٣١٤.

(٢) عبد الخالق فاروق، معد، **اقتصاديات جماعة الإخوان المسلمين فى مصر والعالم** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١٥): ٥٥.



٧- مساعدات من بعض أجهزة الاستخبارات العربية والأجنبية.

٨- تدفقات أموال حركة ما يسمى الإغاثة الدولية التي سيطر عليها تنظيم الإخوان المسلمين وفروعه في جميع دول العالم.

٩- تدفقات وتمويل ما كان يسمى حركة «الجهاد الأفغاني»، والتي انتقلت فيما بعد إلى بلدان أخرى، آخرها التبرعات التي يتم جمعها لـ «الجهاد في سوريا».

ومنذ وقت مبكر حرص مؤسس «الإخوان المسلمين» حسن البنا على أن يكون لجماعته ظهير اجتماعي قوي، يستند إلى قدرات اقتصادية ملموسة، وقد نفذ الإخوان تعاليمه فأقاموا المدارس والمستوصفات والمستشفيات والمزارع والمشروعات العقارية وشركات مواد البناء وشركات للنقل والمواصلات، وشركات لتجارة الجملة والتجزئة في المواد الغذائية والخردوات والملابس الجاهزة وغيرها. كما أقامت الجماعة العديد من المشروعات الاقتصادية تراوحت بين أنشطة التعدين والمحاجر فالغزل والنسيج فالتمويل الإسلامي إلى الطباعة والنشر والإعلام. وكان معظمها في شكل شركات مساهمة، وإلى جانب العشرات من الشركات الصغيرة التي غطت مختلف المحافظات المصرية واهتمت بأنشطة عديدة، وكانت هناك شركات كبرى نسبيًّا يمكن ذكرها على النحو التالي:[١]

١- **شركة المعاملات الإسلامية:** وهي شركة مساهمة، كان الغرض منها تأسيس وإدارة مشروعات اقتصادية متنوعة، على أساس التمويل الإسلامي. وكان رأس مال الشركة وقت تأسيسها عام ١٩٣٩ هو أربعة آلاف جنيه، زاد إلى خمسين ألف سنة ١٩٤٦، وهو مبلغ كبير بمقاييس ذلك الزمن.

٢- **الشركة العربية للمناجم والمحاجر:** وتأسست سنة ١٩٤٧ برأسمال قدره ستون ألف جنيه، واندمجت بعد سنة في شركة المعاملات الإسلامية، وأصبحت الشركة الموحدة تمتلك أسطولاً من سيارات

(١) عبد الحميد الغزالي، «الفكر الاقتصادي عند الإمام الشهيد حسن البنا»، في **بحوث مؤتمر مئوية الإمام البنا: المشروع الإصلاحي للإمام حسن البنا:** تساؤلات لقرن جديد، تقديم طارق البشري، ويوسف القرضاوي (القاهرة: مركز الإعلام العربي، ٢٠٠٧): ٢٥٠-٢٥٢.

النقل وتوكيلاً عامًّا لسيارات أمريكية، ومصنعًا كبيرًا للبلاط والأسمنت بجميع أنواعه، ومصنعًا للنحاس، وورشة ميكانيكة كبرى.

٣- **شركة الغزل والنسيج**: وتأسست عام ١٩٤٨ برأسمال مرخص قدره ثمانية آلاف جنيه، دفعه خمسمائة وخمسون مساهمًا، معظمهم من عمال الشركة نفسها، وحققت أرباحًا في الشهور العشرة الأولى بلغت ألفين وأربعمائة جنيه.

٤- **شركة الإخوان للصحافة وشركة المطبعة الإسلامية**: تم تأسيس شركة الإخوان للطباعة برأسمال قدره سبعون ألف جنيه، وشركة الإخوان للصحافة برأسمال قدره خمسون ألف جنيه، وأصدرت بالفعل العدد الأول من جريدة "الإخوان المسلمون" في ٥ مايو ١٩٤٦.

٥- **شركة التجارة والأشغال الهندسية**: تأسست بالإسكندرية برأسمال قدره أربعة عشر ألف جنيه، وانصب عملها على البناء والتشييد ومستلزماتها.

٦- **شركة التوكيلات التجارية**: تأسست بالسويس، وتخصصت في أعمال التجارة والنقل والإعلان، وتوسعت لتمتد أعمالها إلى مختلف المحافظات المصرية.

٧- **شركة الإعلانات العربية**: تأسست عام ١٩٤٧، واشتغلت بأعمال الدعاية والإخراج، عبر النشر بالصحف والسينما وعمل الرسوم الفنية وأغلفة الكتب والمجلات، وتصميم لافتات وواجهات المحلات.

وبمرور الزمن تزايدت أعداد الشركات التي تملكها الجماعة، وهي مسجلة بأسماء قيادات إخوانية في الداخل والخارج أو بأسماء أخرى من خارج الجماعة؛ لتضليل أجهزة الأمن التي تتعقب أموال الإخوان، وتمكنت بعد إسقاطهم عن السلطة من تجميد ومصادرة أرصدة ٧٢ شركة.[١]

وهناك حصر لشركات الإخوان الحالية يقدرها بـ **٩٣** شركة يدور ثقلها الرئيسي في أوروبا ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ويصل إجمالي رأسمالها إلى ٦ مليارات دولار أمريكي، تتركز أنشطتها في المقاولات والإنشاءات وتجارة الجملة والتوزيع وإدارة المال والبورصات والبنوك والمدارس والمشروعات الطبية والزراعية.[٢]

وهناك حصر آخر عدده الباحث الاقتصادي عبد الخالق فاروق في دراسته المشار إليها سلفًا، عاد فيه إلى ما أورده باحثون ومهتمون باقتصاديات الإخوان عن الشركات المملوكة لقيادات وكوادر الإخوان الوسطى، دون أن تكتمل الصورة؛ حيث جرى حصر أكثر من ٦٠ شركة وتوكيلاً تجاريًّا لأهم هذه الشخصيات. وسرد الباحث أسماء هذه الشركات منسوبة إلى قيادات إخوانية، فحسن مالك يملك عدة شركات؛ مثل أثاث استقبال، ومحلات الفريدة، وبيت العباية الشرقي، وسرار للملابس، ورواج لاستيراد وتصدير الأجهزة المنزلية، ويشاركه في الأخيرة القيادي الإخواني البارز خيرت الشاطر، الذي يملك عدة شركات مع آخرين من بينهم حسن مالك أيضًا؛ مثل الأنوار للتجارة والتوكيلات، والفجر لتجارة الخطوط والمنسوجات، وسنابل للتجارة، والشهاب لتجارة السيارات، وفرجينيا للسياحة، والشركة الدولية للتنمية والنظم المتطورة "سلسبيل"، و"آي .سي.جي" و"إم.سي.آر" للمقاولات، ونقاء لتجارة الكيماويات، وزاد لأسواق التوفير، وتوكيل زارا للمصنوعات الجلدية، وسيوة لاستصلاح الأراضي، والمزارع السمكية لعبد الرحمن سعودي، الذي يمتلك سلسلة متاجر سعودي، وقرطاج لآل الحداد، ودالتكس الزراعية لأسامة فريد، وشركة التنمية العمرانية لمحمود غزلان، وسلسلة مطاعم مؤمن لمحمد مؤمن ... إلخ..[٣] ومن بين رجال الأعمال المصريين البارزين يورد الباحث أسماء خمسة

(١) عادل عامر، «رجال الأعمال الإخوان في مصر»، **صدى البلد**، (١٠ ديسمبر ٢٠١٣).
(٢) وزارة العدل المصرية، **تقرير أسماء الشركات الإخوانية المتحفظ عليها** (٣٠ ديسمبر ٢٠١٣).
(٣) فاروق، معد، **اقتصاديات جماعة الإخوان المسلمين**: ٨٣-٨٦.



وثلاثين رجل أعمال إخوانيًّا، كانوا يمارسون مهامهم وفق أفدح قواعد السوق، في شكل من «الرأسمالية المتوضئة»[1]، الذي لا يختلف أبدًا عن الصيغ المتداولة من الرأسمالية المتوحشة.

وقد حصدت جماعة الإخوان من مصادر دخلها جميعًا، بما في ذلك أرباح شركاتها، مبلغًا يصل إلى ٧ مليارات جنيه مصري (حوالي مليار دولار) في عام ٢٠١٢، وهو العام الذي تمكنت فيه من إيصال أحد قياداتها إلى سدة الرئاسة.

والجدول التالي يوضح إجمالي هذا الدخل وتوزيعه:

جدول (١) الحصيلة المجمعة للإيرادات السنوية لتنظيم الإخوان المسلمين فى مصر عام ٢٠١٢

مصدر الإيراد	حصيلة سنوية مقدرة بالمليون جنيه	ملاحظات
الاشتراكات	٥,١٤١	جرى استبعاد حصيلة ما يسمى الجهاد الأفغاني
متوسط حصيلة التبرعات من الداخل والخارج	٠,٣٩٠	
متوسط حصيلة الزكاة في الداخل والخارج	٢٥٦٣ إلى ٢٩٣٨	
حصيلة أرباح مشروعات داخل مصر	١٥٠٠	
حصته من أرباح المشروعات خارج مصر	٠,٢١٠٠	
إجمالى الحصيلة السنوية لإيرادات التنظيم	حوالي ٥,٦٦٩٤ : ٥,٧٠٦٩	

المصدر: عبد الخالق فاروق «اقتصاديات جماعة الإخوان المسلمين في مصر والعالم: محاولة أولية للتقدير».

(١) حول هذا المفهوم، انظر: عمار علي حسن، **انتحار الإخوان: انطفاء الفكرة وسقوط الأخلاق وتصدع التنظيم** (القاهرة: نهضة مصر، ٢٠١٣): ٢٣–٣٠.

ومن حصيلة هذا الدخل السنوي أنفقت الجماعة ١,٧ مليار جنيه على الرعاية الاجتماعية، من خلال الإعانات المالية المباشرة التي قدمتها لأسر فقيرة. فيما حصلت الكوادر التنظيمة المتفرغـة لإدارة مختلـف الأنشطـة ٣٦٠ مليون جنيه، وذهــب ما يربــو على ١١٣ مليون إلى تصريف الشئون الإدارية واللوجستية. بينما بلغت مصاريف الدعاية والإعلان، لاسيما في انتخابات الرئاسة، نحو ٤٠٠ مليون جنيه.

والجدول التالي يوضح هذا بصيغة مفصلة:

جدول (٢) أوجه إنفاق ومصروفات تنظيم الإخوان فى مصر عام ٢٠١٢

م	النفقات	تكاليفه (بالمليون جنيه)
١	الرعاية الاجتماعية المباشرة للفئات الفقيرة	١٧٠٠
٢	مصروفات الكوادر التنظيمية المتفرغة	٣٦٠
٣	تكاليف البنية الإدارية واللوجيستيات	٥,١١٣
٤	مصروفات الدعاية والإعلان	٤٠٠
	إجمالــي	٥,٢٥٧٣



ويتم توزيع هذه الأموال وإدارة تلك الأنشطة عبر ١٠٥٥ جمعية أهلية خيرية تتبع الجماعة بشكل مباشر أو لها علاقة بها ويد طولى فيها. وهي جميعًا موزعة على مختلف أحياء المدن المصرية، ومئات القرى، وذلك وفق القائمة التي حصرتها الحكومة المصرية عقب إسقاط حكم الإخوان.[١]

وقد تأكد عدد الجمعيات التابعة لجماعة الإخوان خلال تطبيق الحكم الصادر من محكمة الأمور المستعجلة في ٢٣ سبتمبر ٢٠١٣ بحظر نشاط جماعة الإخوان، فلجنة إدارة أموال وممتلكات الإخوان التي تشكلت بمقتضى هذا الحكم، قررت التحفظ على أموال ٧٣٧ قيادة إخوانية داخل مصر وخارجها، وكذلك أموال ١١٠٧ جميعات أهلية ثبت علاقتها بالجماعة- و٥٢٧ قياديًّا إخوانيًّا؛ بمن فيهم الرئيس المعزول محمد مرسي، علاوة على ٨١ مدرسة إخوانية، لعدم التزامها بمناهج وقواعد وزارة التربية والتعليم.[٢] وقد ثبت للجنة أيضًا أن جماعة الإخوان تستغل فروع «الجمعية الشرعية لتعاون العاملين بالكتاب والسنة» والتي تصل إلى ١١٠٠ فرع على مستوى جمهورية مصر العربية.

وإلى جانب الجمعيات تعتمد جماعة الإخوان على المداررس كوسيلة لتأصيل عمقها الاجتماعي؛ حيث بلغ عدد المدارس التابعة لها ٤٠٠ مدرسة، كان يدير ملفها جمعة أمين نائب مرشد الإخوان، والذي هرب إلى لندن بعيد سقوط مرسي. وكانت الجماعة تعتزم تأسيس مدارس أخرى برأسمال يصل إلى ٨٠ مليون جنيه،[٣] لكن الشعب المصري لم يمهلها في الحكم.

ولم يقتصر ترسيخ العمق الاجتماعي للإخوان على المسائل المادية، بل تم الاهتمام المفرط بإنتاج خطاب ديني اجتماعي وسياسي أيضًا لجذب عموم الناس وصفوتهم. وهي مسألة اهتم بها مؤسس الجماعة، واستمرت معها، وأخذت أشكالاً متعددة تتطور بتطور وسائل الاتصال. فالبنا كان يعتمد على طباعة أفكاره وتعاليمه في رسائل أو مأثورات، ومن جاءوا بعده اهتموا بطباعة أفكار

---

(١) **صحيفة المصري اليوم** (١٣ ديسمبر ٢٠١٣).

(٢) **صحيفة الأهرام** (٢١ يونية ٢٠١٤).

(٣) عامر محمود، ومحمود علوان، وعمرو أنور، «المدارس طريق الإخوان لتجنيد الأطفال»، **بوابة فيتو** (٢ أكتوبر ٢٠١٣).



الجماعة وكتابة تاريخها ونشره بين الناس، لاسيما طلاب الجامعات. وهذا مسلك لم ينقطع بتوالي مرشدي الجماعة، وتفاوت مواقفهم وانحيازاتهم، بل تساوى فيه الجميع، فمصطفى مشهور الأميل إلى الاتجاه القطبي عني بتأليف سلسلة أسماها «طريق الدعوة على طريق الجندية» وعمر التلمساني الأكثر اعتدالاً وتكيفًا مع المجتمع والدولة لم يهمل هذه المسألة.

في محضر التحقيق مع التلمساني في ١٩سبتمبر ١٩٨١، حين سئل: هل حددت الجماعة طريقًا معينة لعودة المسلمين إلى التجمع في ظل «الخلافة الإسلامية» وتطبيق شرع الله؟ رد: «الجماعة تصدر النشرات من المجلات الإسلامية، وتنشر الكتب، وتقيم معارض لها.. وعنيت بإقامة الاحتفال في المناسبات الإسلامية التي لا يقل عدد الحضور في أيٍّ منها عن عشرة آلاف شخص، وهناك اللقاءات الفردية، والاتصال بالجميعات الإسلامية"، وهناك درس أسبوعي للمركز العام يحاضر فيه أحد الإخوة».[١]

ومنذ أواخر الثمانينيات من القرن العشرين حتى بعيد إسقاط حكمهم اعتمد الإخوان على النقابات المهنية في ترسيخ تواجدهم الاجتماعي، منتهزين فرصة عزوف النسبة الأكبر من الأعضاء عن المشاركة لاقتناص أغلبية مقاعد المجالس النقابية، لاسيما في نقابات المهندسين والأطباء والصيادلة والعلميين والمحامين، ليديروها في مواجهة السلطة بعد أن حولوها إلى أشباه أحزاب سياسية، وهي مسألة كانت لافتة لدرجة أن مبارك حذر في أحد خطاباته من هذا الوضع قائلاً:[٢] «ما يحدث في بعض النقابات المهنية من خلط خاطئ بين العمل النقابي والعمل الحزبي يجعلنا ننبه إلى خطورة أن يصبح العمل النقابي حكرًا على فئة محدودة تتمكن بوسائل غير صحيحة وغير ديمقراطية من الاستحواذ على مجالس إدارات هذه النقابات في غيبة جموع ضخمة من المهنيين الذين لم تتهيأ لهم الفرص الصحيحة كي يشاركوا في انتخاب ممثليهم».

---

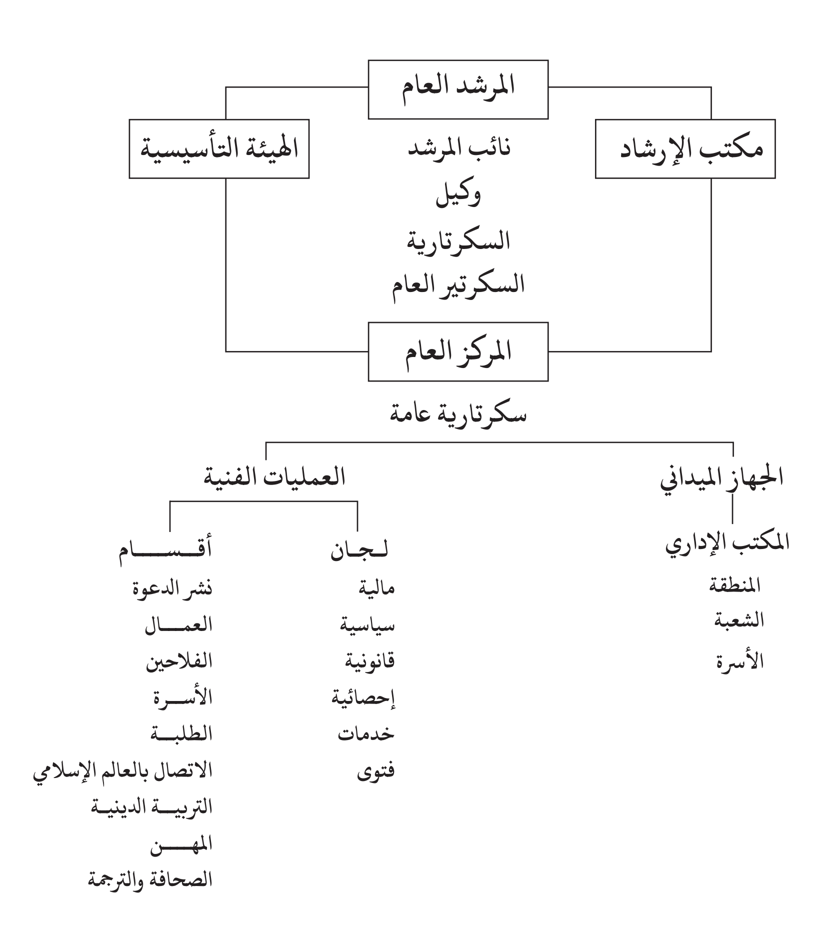
(١) مختار نوح، موسوعة العنف في الحركات الإسلامية المسلحة: ٥٠ عامًا من الدم (القاهرة: سماء، ٢٠١٤): ٣٧٧-٤٠٧.
(٢) صحيفة الأهرام (١ مايو ١٩٩٥).

ورغم إصدار الحكومة قانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٩٣ لمواجهة سطوة الإخوان في النقابات المهنية، فإن نفوذهم استمر على حاله، حتى بعد فرض الحراسة على بعض النقابات وحل مجالس إدارتها،(١) معتمدين على تقديم الخدمات للأعضاء من قبيل معارض السلع المعمرة، والقروض الميسرة وغيرها.

ويشكل التنظيم الإداري لجماعة الإخوان مركز عملية التمدد الاجتماعي وجهة إدارتها، وهو يسير وفق ما حدده مؤسس الجماعة لها من تعريف واسع بأنها «دعوة سلفية وطريقة سنية وحقيقة صوفية وهيئة سياسية وجماعة رياضية وشركة اقتصادية وهيئة اجتماعية». فمثل هذا التعريف فتح بذلك بابًا لتنظيم عملية امتدادها الاجتماعي، بدءًا بالمرشد ومكتب والإرشاد ومجلس الشورى، ثم المكاتب الإدارية، الموزعة على المحافظات، وتشرف على المناطق في كل محافظة، والتي تتكون من الشُّعب الواقعة في دائرة المركز أو القسم، بحد أدنى ثلاث شُعب وبحد أقصى عشر شُعب، والشعبة هي أصغر الوحدات الإدارية، ولها مجلس إدارة وجمعية عمومية، وتضم جميع الإخوان الواقعين ضمن دائرة الشعبة، وهي تنقسم في النهاية إلى مجموعة من الأسر، ولكل أسرة نقيب يتم اختياره من أعضائها.

(١) تقرير الحالة الدينية في مصر: ١٧٧.

والشكل التالي يوضح التقسيم الإداري لجماعة الإخوان:



ويتخلل هذا التقسيم الإداري مسارات حركية تزيد العمق الاجتماعي للإخوان؛ أولها الكتيبة التي تضم عدة أسر، ويلتقي أفرادها مرة شهريًّا، ويبيتون ليلة لقائهم معًا، وثانيها الرحلة، وهي طريقة تربوية وفرصة للتريض والتدرب والمجاهدة، وثالثها المعسكر أو المخيم وهو امتداد لنظام الجوالة، وفيه يتم تدريب الإخوان على المهارات القيادية، ورابعها الدورة؛ حيث يتجمع عدد من الإخوان في مكان خاص لتلقي محاضرات معينة، والخامسة هي الندوة؛ حيث يتم استضافة عدد من الخبراء والمختصين لدراسة موضوع معين، وسادسها المؤتمر، ويضم حشدًا كبيرًا من الإخوان لتبادل الرأي أو تلقي تعليمات حول قضايا حددها مكتب الإرشاد.



وهذا التقسيم وتلك المسارات هي جوهر التنظيم الذي يعتمد عليه الإخوان في التجذر الاجتماعي، عبر خلق دوائر من المنتسبين للجماعة والمتعاطفين معها، يتم تحويلها فيما بعد إلى موارد سياسية مباشرة.

أما بالنسبة للسلفيين فإن مختلف جماعاتهم لا تحبذ العمل التنظيمي، وكانوا ينتقدون بشدة «الدعوة السلفية» التي نشأت في الإسكندرية؛ لأنها كانت تنزع نحو التنظيم بشقيه العلني والسري.(١) لكن الأمر تغير بعد ثورة يناير؛ إذ سارعت السلفية السائلة إلى تنظيم نفسها، واتكأت في جانب من مسلكها هذا على الجمعيات السلفية التقليدية؛ مثل «جمعية أنصار السنة المحمدية» و«الجمعية الشرعية لتعاون العاملين بالكتاب والسنة».

واستند هذا التمدد الاجتماعي إلى شبكات من القدرات الاقتصادية والدعوية. فالسلفيون لديهم ركائز مالية، وإن كان حجم أعمالهم وأموالهم يلفه غموض، حتى الآن، خاصة أن استثمارات رجال الأعمال منهم توصف بأنها متوسطة الحجم، وليس فيهم أمثال رجال الأعمال الإخوان الكبار؛ مثل يوسف ندا وحسن مالك وخيرت الشاطر.

وتتركز مشروعات السلفيين في الاستثمار في العقارات والإعلام والدعاية،(٢) وتعد مؤسسة «بيت الأعمال» مظلة لأعمال عدة يقيمها سلفيون في مختلف المجالات؛ منها الزراعة والاستزراع السمكي واستصلاح الأراضي وإقامة المستوصفات الطبية والمدارس.

وقبل ثورة يناير «اجتهد السلفيون في العمل الدءوب لملء الفراغ الواسع الذي تركه الإخوان حين انشغلوا بالمشاركة الأوسع في النقابات المهنية والحياة السياسية، فأورثهم هذا صدامات مع الأجهزة

---

(١) صلاح الدين حسن، «السلفيون والإخوان... جذورهم ومآلاتهم»، في **واقع ومستقبل الحركات السلفية في مصر**، إعداد أحمد بان، تقديم عمار علي حسن وآخرون (القاهرة: مركز النيل للدراسات الاقتصادية والاستراتيجية، ٢٠١٢): ١٩١.

(٢) حنان هجرس، «**بالأرقام .. ثروات أشهر عشرة رجال أعمال سلفيين تحت القبة**»، جريدة الموجز (٢٣ إبريل ٢٠١٢).

الأمنية والمنافسين السياسيين أثرت على الوقت الذي يخصصونه للتغلغل الاجتماعي، بينما راح التيار السلفي يتمدد في صمت بعيدًا عن أزمات السياسة وعواصفها».[١]

ويعتمد السلفيون على الوسائط الإعلامية في نشر أفكارهم بين عموم الناس، عبر شيوخ يطلون من الشاشات الزرقاء بشكل منتظم، وكذلك شبكة الإنترنت، حيث أطلقوا مواقع عديدة للدعوة، وفاقوا في هذا المضمار جماعة الإخوان.

كما يعتمد السلفيون على العلاقات المباشرة مع عموم الناس، القائمة على«الوجه للوجه»، من خلال المساجد والزوايا مستغلين عجز وزارة الأوقاف المصرية عن توفير أئمة وخطباء لكل المنابر. وهنا يعترف الشيخ شوقي عبد اللطيف؛ مستشار وزير الأوقاف الأسبق أن هناك ١١٠ آلاف مسجد وزاوية بعيدة عن سيطرة الأوفاف.[٢]

وكثير من هذه المساجد تابع لجمعية أنصار السنة، التي تصدر أيضًا مجلة شهرية باسم «التوحيد» ويتبعها ٣٤ معهدًا دينيًّا لتخريج الدعاة، ومكتبات داخل مساجد وخارجها، ومكاتب لتحفيظ القرآن. وهناك أنشطة عديدة إلى جانب بناء المساجد؛ منها إقامة مستوصفات ومدارس إسلامية ودور للمسنين والأيتام الذين لا عائل لهم، وكذلك بناء مساكن للفقراء الذين يسكنون في العراء، وإنشاء لجنة للطوارئ والكوارث بغية مساعدة المسلمين في الأزمات والنكبات، وتوزيع الصدقات والزكاوات على مستحقيها، بعد استلام زكاة المال، وكذلك استلام الأضاحي وتوزيعها، وشراء البطاطين والملابس للمحتاجين، وتشغيل بعض الشباب في مشروعات التوزيع التي تقيمها الجماعة.[٣]

والأمر نفسه ينطبق على الجمعية الشرعية، التي تمتلك ١٠١٢ فرعًا يتبعها ١٩٠٨ مكاتب و٢٠٥٤ لجنة لها ٤٩٧٤ مقرًّا في مختلف المحافظات المصرية.[٤] وتقوم الجمعية بمشروعات اجتماعية؛ مثل كفالة

---

(١) محمد الدمرداش العقالي، **الإسلام السياسي: من عام الجماعة إلى حكم الجماعة** القاهرة: سما، (٢٠١٤: ٢٨٩).

(٢) ماجدة صالح، «الزوايا الباب الخلفي لتفريخ الإرهاب»، **صحيفة الوفد** (٢٢ سبتمبر ٢٠١٣).

(٣) **الموقع الرسمي لجماعة أنصار السنة المحمدية**، http://www.ansaralsonna.com/web/

(٤) أحمد بان، «محنة الفكر السياسي السلفي»، في **واقع ومستقبل الحركات السلفية في مصر**، إعداد أحمد بان، تقديم عمار علي حسن وآخرون (القاهرة:



الطفل اليتيم، وتشغيل أمهات الأيتام، ورعاية طلاب العلم الفقراء، وتيسير زواج اليتيمات، ورعاية المعاق المسلم، ومحو الأمية وتعليم الكبار، ودور الحضانة، وأماكن لسكن الطلاب المغتربين، وتحفيظ القرآن، وإنشاء المقابر الشرعية، ومدارس الجمعية الشرعية. وتوجد مشروعات طبية؛ مثل رعاية الأطفال المبتسرين، ووحدات للغسيل الكلوي، ومستشفى للأورام والحروق، وعيادات للأشعة التشخيصية، وعلاج أمراض العيون بالليزر، ومناظير الجهاز الهضمي. وهناك مشروعات تنموية لتنقية مياه الشرب، وإنتاج وتوزيع الخبز بالمجان، وتربية الماشية، والمشروعات الصغيرة.(١)

وقد تمكنت الجميعة بالفعل من تنفيذ مشروعات على الأرض في كل مجال، فأنشأت مثلاً ٢٤ مخبزًا في ١٠ محافظات، و٣٣٦ وحدة لتنقية مياه الشرب في ١٤ محافظة، وأتمت عمل ٢٠٢٤ وصلة فرعية لمياه الشرب إلى بيوت الفقراء في ٥ محافظات، ووزعت ٣٣٦٨٤ رأس ماعز على أكثر من ٦٣١٠ أسر، وهي تكفل ٤٨١١٥٨ يتيمًا، ولها ١٣١٧ فصلاً لمحو الأمية بها ١٨٧٦٣ دارسًا، واستعاضت الإعاقة بالأطراف الصناعية والأجهزة التعويضية لـ ٣٤٥١ حالة، وأعانت ٤٧٣٩٠ تلميذًا من المعرضين للتسرب من التعليم بسبب الفقر، وأعانت ٤٦٣٤٤ يتيمة على الزواج، وأنشأت ١٦ مركزًا لعلاج المبتسرين.(٢)

وإذا كانت تنظيمات «الجهاد» غير معنية ببناء عمق اجتماعي؛ لأنها مجموعات عنقودية سرية تمارس العنف، فإن بعض «الجماعة الإسلامية» التي نشأت في مصر منتصف سبعينيات القرن العشرين أدركت منذ البداية أنها لن تتمكن من تحقيق أهدافها من دون عمل جماعي ملتزم شرعًا ومنضبط حركيًا. وذلك من منطلق إيمانها بأن الاجتماع ضروة لتحقيق من ضرورات الحركة الإسلامية لتحصيل أسباب القوة.(٣)

مركز النيل للدراسات الاقتصادية والاستراتيجية، ٢٠١٢): ١٢٩.

(١) **الجمعية الشرعية الرئيسية لتعاون العاملين بالكتاب والسنة المحمدية**، http://www.alshareyah.com

(٢) أحمد بان، «**محنة الفكر السياسي السلفي**»: ١٢٩-١٣١.

(٣) ناجح إبراهيم وآخرون، **ميثاق العمل الإسلامي**، مراجعة عمر عبد الرحمن (القاهرة: الجماعة الإسلامية، ١٩٨٤): ٢٤٧-٢٥٤.

وهنا يقول ماهر فرغلي العضو المنسحب من الجماعة الإسلامية: «كان الشيء الوحيد الذي نتكلم فيه بجرأة ولا نخشى نقدًا أو اعتراضًا هو العمل الاجتماعي، الذي ارتبط بشكل كبير بأهدافنا في العمل الجماهيري والسيطرة على الشارع المصري. هذا ما نجحنا فيه نحن ولم تنجح فيه الأحزاب المصرية مثلاً حين تكبرت أو أحجمت أو لم تجد فائدة أو بدًّا من مجهوداتها في الشارع المصري، وهذا هو الخطأ بعينه الذي تلافيناه نحن في عملنا الجماهيري، واستثمار العمل الاجتماعي»[1].

وقد حاولت الجماعة التي نشطت في محافظات الصعيد منافسة الإخوان والجمعية الشرعية في تقديم الخدمات لسكان المناطق العشوائية وشكلت لجنة خاصة بالعمل الاجتماعي سميت اللجنة الاجتماعية، وقسمت أفرادها على عدة نواحٍ؛ هي جمع التبرعات، وترميم وبناء المساجد، ومعارض السلع المخلتفة التي يحتاجها الناس، والمشاركة في حل المشكلات بين المواطنين، وقد حلوا محل الشرطة في بعض المناطق خلال التسعينيات، وإقامة الأفراح الإسلامية بأسعار مخفضة، والتبرع بالدم لمن يحتاجون إلى ذلك، من خلال حصر فصائل دم المنتمين للجماعة، وتوجيههم للمستشفيات حسب الطلب، وحض الناس على النظافة باعتبارها من الإيمان.[2] لكن دخول الجماعة في مواجهة مسلحة مع السلطة عوق قدرتها على بناء عمق اجتماعي مثلما فعل الإخوان والتيار السلفي العريض.

رابعًا: فقدان الإخوان والسلفيين لعمقهم الاجتماعي تدريجيًّا

بعد وصولهم إلى السلطة في مصر أخذ تنظيم «الإخوان المسلمين» وجماعات «التيار السلفي» يفقدون تدريجيًّا «العمق الاجتماعي» الذي صنعوه على مهل عبر عقود من الزمن ومن خلال وسائل عدة، وكان يشكل بالنسبة لهم «الذخيرة البشرية» التي يستمدون منها العزم والنصرة، سواء عبر حشود

(١) ماهر فرغلي، **الخروج من بوابات الجحيم: الجماعة الإسلامية في مصر من العنف إلى المراجعات: مشاهدات من الداخل** (بيروت: الإنتشار العربي؛ الرياض: مركز الدين والسياسة للدراسات، ٢٠١٢): ١١٩.

(٢) **المرجع السابق**: ١٢٠-١٢٢.



جماهيرية متتابعة هي أقرب إلى «استعراض القوة» أو عبر التصويت في الانتخابات بدءًا من الاتحادات والروابط إلى الانتخابات التشريعية مرورًا بالنقابات المهنية.

وهذا الفقدان جاء في ركاب الهزة العنيفة التي تعرض لها تنظيم الإخوان والمتحالفون معه من السلفية الجهادية والدعوية، حتى أولئك الذي افترقوا عنهم في المسار السياسي نالهم ما نال الإخوان من الاستهجان الاجتماعي؛ نظرًا لأن عموم الناس لا ينشغلون بالتمييز الدقيق بين هذا وذاك، ويضعون في سلة واحدة كل من يستغلون الإسلام في التنافس على السلطة أو حيازة التمكين الاجتماعي والثروة.

ويتجسد فقدان العمق الاجتماعي للإخوان والسلفيين في عدة مظاهر يمكن ذكرها على النحو التالي:

١- **أفول سحر الخطاب المتأسلم**: فقد كان الخطاب الديني الموشى بالآيات القرآنية، والأحاديث النبوية، والمأثورات، وأقوال الصحابة والفقهاء والمفسرين، يلقى هوى عند عموم الناس، بل إن قطاعًا من النخبة الفكرية والعلمية والاجتماعية، تفاعل معه بطريقة إيجابية. وكان لهذا الخطاب دور كبير في تجنيد أعضاء يدخلون في صفوف الإخوان والجماعات السلفية، أو يقفون على تخومها متعاطفين معها، أو واثقين فيها، ينتظرون أية مناسبة سياسية أو اجتماعية ليعبروا عن هذا التعاطف وتلك الثقة.

لكن بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ اكتشفت قطاعات عريضة من المصريين تلك الهوة الواسعة بين هذا الخطاب وتدابير وتصرفات منتجيه، وأن كثيرًا من شعاراته مثل «الإسلام هو الحل» و«مشاركة لا مغالبة» و«لسنا طلاب سلطة» و«لا نريد أن نَحكُم بالإسلام بل نريد أن نُحكَم بالإسلام» هي أقوال دعائية أطلقها الإخوان في سنوات الضعف التي يسمونها «مرحلة الصبر» كجزء من التحايل السياسي والاجتماعي أو من خطة خداع الجميع وكسب تعاطفهم أو طمأنتهم فيقبلون على التعاون مع الجماعة.

كما أن الخطاب السلفي، الذي جذب كثيرين مستغلاً نزوع المصريين الدائم إلى التدين، فقد بريقه بعد أن تعرى منتجوه من المشايخ والوعاظ والدعاة أمام الناس، إثر دخولهم طرفًا مباشرًا في الصراع على السلطة وتداول معلومات كانت خافية على الجمهور عن حياتهم الخاصة وسيرهم الذاتية المفعمة بالعيوب والثقوب.

٢- **السيطرة على منافذ الوعظ ومراقبتها**: فقد ثبت للسلطة الحاكمة في مصر أن «الإخوان المسلمين» ومختلف التنظيمات «الجهادية» التي انخرطت في عنف مفتوح ضد الدولة والمجتمع استغلت عشرات الآلاف من الزوايا، التي انتشرت في مصر منذ منتصف السبعينيات مستفيدة من قوانين تعفي منشئيها من الضرائب، لنشر أفكارها، عبر خطب الجمعة، وكلمات الوعظ التي تعقب الصلوات الخمس، وأيام الاعتكاف في شهر رمضان المبارك، والمناسبات الدينية؛ مثل العيدين ورأس السنة الهجرية ...إلخ. وقد بدأت وزارة الأوقاف المصرية تنفيذ خطة للسيطرة على المساجد والزوايا عبر منع المتطرفين من اعتلاء منابرها، وتخصيص دعاة معتدلين للوعظ والدعوة فيها، وتشديد أعمال التفتيش والرقابة عليها؛ لضمان عدم تسلل أتباع التنظيمات المتطرفة إليها.

٣- **استهداف مؤسسات الرعاية الاجتماعية**: أنشأ الإخوان شبكة اجتماعية كبرى، كثير منها خارج سلطة الدولة والقانون، وقيضوا لها من الأتباع والأموال كثيرًا، مستغلين عجز الدولة عن توفير بعض الخدمات لسائر المواطنين، واتساع رقعة التهميش الاجتماعي. وعلى التوازي استغلوا شبكات أخرى أقامتها جمعيات وهيئات دينية خيرية على مدار عقود، في الدعاية السياسية لهم. وقد تنبه المنافسون السياسيون للإخوان، وكذلك السلطة السياسية، إلى هذا عقب ثورة يناير، وتحديدًا منذ الاستفتاء على التعديلات الدستورية في ١٩ مارس ٢٠١١، والذي كان بداية خروج الثورة المدنية عن مسارها وسرقة الإخوان - كجماعة دينية بحتة - لها. ولهذا بدأت هذه الشبكة توضع تحت المتابعة والمراقبة، بعد صدور تشريعات جديدة، وإعلان الحكومة للإخوان



«جماعة إرهابية»، ويقظة الأحزاب السياسية المدنية إلى طول استغلال هذه الشبكة كمورد سياسي للإخوان وحلفائهم، وتنبُّه الموسرين ممن كانوا يتبرعون لها إلى أن أعمالها ليست خيرية بشكل كامل، إنما هي أحد مصادر القوة السياسية والاقتصادية للإخوان.

٤- **المواجهة الشعبية:** فالإرهاب الذي تُتهم جماعة الإخوان بارتكابه أو بصناعة جزء منه أو مباركته والتواطؤ معه أو توفير غطاء سياسي له، لم يستهدف السلطة فقط، بل امتد إلى الشعب. فالقنابل تزرع في مدارس الأطفال ومحطات المترو وعربات القطارات والميادين والشوارع، في ظل خطاب تكفيري يتعامل مع عموم الناس على أنهم «كفار» أو أعضاء في «مجتمع جاهلي».

وقد جعل هذا القاعدة العريضة من الشعب تدرك أنها مستهدفة من الإخوان والجهاديين، وأنها واقعة تحت تأثير العنف الرمزي واللفظي والمادي لهم، ولهذا عليها أن تستنهض قواها لمواجهتهم. وقد تجسد هذا في تلبية عشرات الملايين من المصريين لنداء الرئيس عبد الفتاح السيسي، وقت أن كان وزيرًا للدفاع، للنزول إلى الشارع وتفويضه أو إعطائه أمرًا، حسبما قال، للتصدي للإرهاب. وهو الطلب الذي تكرر فيما بعد بأشكال متعددة، وأقل وضوحًا، وكررته بعض وسائل الإعلام، أو أنتجت هي خطابها الخاص الذي يطلب من الشعب أن يكون فاعلاً بشدة في الحرب على الإرهاب، والدفاع عن الدولة المصرية.

وقد ترجم الناس حضورهم في المشهد من خلال تنظيم مظاهرات مضادة لتلك التي تطلقها جماعة الإخوان وأتباعها، وعقد مؤتمرات ولقاءات جماهيرية للغرض نفسه، والتصدي لكتائب الإخوان الإلكترونية على مواقع التواصل الاجتماعي «فيس بوك» و«تويتر» و«يوتيوب»، ومقاطعة وسائل إعلام الإخوان، مرئية ومسموعة ومقروءة، والضغط على الدولة أحيانًا كي تكون حازمة وحاسمة في مواجهة الإخوان، وإطلاق النكات على الجماعة وأتباعها، وهي وسيلة من وسائل المقاومة بالحيلة التي اشتهر بها الشعب المصري عبر تاريخه المديد.

وترتب على فقدان «جماعة الإخوان المسلمين» و«التيار السلفي» الكثير من عمقهم الاجتماعي الذي صنعوه في دأب ومثابرة، عدة آثار، هي في وجهها الآخر، تعد بعض مظاهر تسطح هذا العمق أو إصابته تدريجيًا بالضحالة، يمكن ذكرها على النحو التالي:

١- **إعـادة صياغة الصـورة الإخوانية والسلفية:** قبل ثورة يناير كانت جموع الناس، أو أغلبيتهم الكاسحة، تتعامل مع الإخوان على أنهم إما «ضحايا» أو «شهداء» أو «مناضلون» جراء السياسات غير الحصيفة التي كان يتبعها نظام حسني مبارك ضدهم. وجنى الإخوان من هذه الصورة الإيجابية أرباحًا اجتماعية وسياسية كبيرة. لكن تصرفات الإخوان عقب الثورة جرحت هذه الصورة وأتت على جلها في مخيلة الناس وذائقتهم العامة وعقلهم الجمعي. وتراجع هذا العمق الرمزي وألقى بظلال ثقيلة على العمق الاجتماعي للإخوان، إلى حدٍّ كبير.

كما أن صورة شيوخ السلفيين على أنهم «طهرة بررة» و«علماء أجلاء» و«زهاد عباد» قد خُدشت وتهاوت إلى حدٍّ بعيد، بعد أن اجتهد منافسوهم في نزع الطلاءات الزائفة عنهم، وتقديمهم إلى الناس على حقيقتهم، وسهلوا هم لمناوئيهم المهمة بتناقضهم وسلاطة ألسنتهم وانتهازيتهم واستعلائهم على سائر الناس.

٢- **تقليص قدرة الإخوان والسلفيين على التعبئة والتجنيد:** وظهر هذا في تضاؤل إمكانية جماعة الإخوان والتنظيمات والجماعات المتحالفة معهم - وبعضها متطرف فكريًّا ويرتكب أعمال عنف منظم وإرهاب - على حشد أنصار لهم في المظاهرات المستمرة التي ينظمونها ضد السلطة التي نشأت بعد إسقاط حكم الإخوان إثر خروج عشرات الملايين ضدهم وانحياز الجيش لهم، مثلما فعل في ثورة يناير.

وعلى التوازي بات السلفيون، سواء المنضمين إلى أحزاب سياسية على رأسها «حزب النور» أو غير المنتظمين في كيانات سياسية، تساورهم شكوك عميقة في إمكانية حصد الشعبية التي كسبوها



في انتخابات برلمان ٢٠١٢؛ نظرًا لفقدان الثقة فيهم وتراكم سلبيات عديدة على صورتهم التقليدية السابقة.

٣- **تزعزع المنتمين للإخوان والسلفيين**: لم يقف التأثير عند حد المتعاطفين مع الإخوان والأحزاب السلفية، بل طال الكتل الاجتماعية الداخلة في بنيتها، أو المنضوية تحت لوائها، فبعض الإخوان باتوا أقل ثقة في قياداتهم، ويحملونها مسئولية هذا الوضع المزري الذي أصاب الجماعة في مقتل. وهناك من رفضوا الانخراط في العنف الذي تصر القيادة على انتهاجه. وتوجد مجموعات من الشباب أعلنت انشقاقها بالفعل، وخرج كثيرون من «حزب الحرية والعدالة» المنحل، وهو الذراع السياسية للجماعة.

وحدث الأمر نفسه بالنسبة للسلفيين؛ إذ حدث نزاع في صفوفهم، فبعض أحزابهم مثل «الوطن» و«الأصالة» و«الفضيلة» تحالفت مع الإخوان وناصروهم قبل سقوط حكمهم وبعده، بينما ذهب حزب «النور» في الاتجاه المضاد، على الأقل بالنسبة لقياداته أو موقفه الرسمي. وبقيت قطاعات من «السلفية السائلة» حائرة، متقلبة بين تأييد الإخوان ومعارضتهم والالتزام بالحياد الصامت. لكن في عمومهم لم يعودوا واثقين في قياداتهم مثلما كان قائمًا بعد فوزهم بالمركز الثاني في برلمان ٢٠١٢.